أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

تقدير موقف

الأزمة السياسية في لبنان

ملفات متشابكة في انتظار حلول الخارج

إعداد: ربيع دندشلي

آذار /مارس 2023

dimensioncenter.net

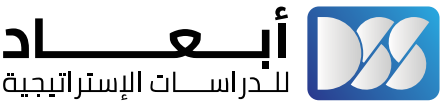

مركز تفكير يُعنى بدراسة شؤون منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويُقدّم للقارئ العربي رؤية موضوعية لشؤون المنطقة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
ويسعى المركز إلى تقديم محتوى يخاطب المختصين والمهتمين، بلغة بعيدة عن لغة الخبراء والفنيين والأكاديميين، وبتكثيف يتناسب مع متطلبات العصر الحديث، وما يستلزمه من إيجاز يُلبي احتياجات الباحثين والقراء.

www.dimensionscenter.net

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز أبعاد للدراسات الاستراتيجية - ©2023

info@dimensionscenter.net

تمهيد

أخفق البرلمان اللبناني في انتخاب رئيس للجمهورية بعد إحدى عشرة جلسة كان آخرها في 19 كانون الثاني/ يناير 2023، وذلك منذ تشرين الثاني من العام الماضي مع انتهاء ولاية العماد ميشال عون.

وعلى الرغم من أن البلاد تعيش أزمة سياسية حادّة تتداخل فيها ملفات عدة منذ 2019، إلا أن اختيار الرئيس أو الفراغ الرئاسي هو عنوان المرحلة، وهو في صلب المبادرات والحلول التي تخصّ الساحة اللبنانية على المستوى الداخلي والخارجي، علماً أن المستوى الأخير يبدو أكثر حماساً وفعالية من الأول.

وفي وقت تظهر ملفات شائكة كتحقيقات انفجار المرفأ ومواقف كتلة التغييريين التي أفرزتها انتخابات 2022 النيابية، والشكاوى القضائية ضد المصارف وحاكم مصرف لبنان وترسيم الحدود البحرية وحتى احتمالية تحرّكات في الشارع، على أنها ملفات ضخمة تبرز بقوة على رأس سلّم الأزمة السياسية في لبنان، إلا أنها في الحقيقة هي عناوين تراها الأطراف اللبنانية وكذلك العربية والدولية أوراقاً يمكن أن يتم التفاوُض حولها من أجل العنوان الأهمّ وهو رئاسة الجمهورية وما يترافق معها من تسوية جديدة تحفظ مصالح الجميع مهما تضاربت واختلفت.

مسار المكتسبات والتطمينات

تخطو الأطراف اللبنانية الداخلية، وهنا نتكلم عن الأطراف الفاعلة نفسها منذ 2005 (بعضها منذ اتفاق الطائف)، مبدأ الحفاظ على المكتسبات التي تراكمت لديها على مرّ التسويات السابقة، وكذلك الحصول على تطمينات للمرحلة المقبلة كي ترضى بالتوافق فيما بينها على اسم لمنصب رئيس الجمهورية، باعتبار أن انتخاب أو تعيين أي سلطة في لبنان محكوم بالتوافق. وقد طرحت من أجل ذلك اسمين رئيسيين يتبنى كلّ منهما ما كان يُعرف بـ 8 آذار و14 آذار هما سليمان فرنجية وميشال معوّض، بحيث أصبح فرنجية مرشح الثنائي الشيعي وحلفائهما- عدا العونيين-، فيما معوّض هو مرشح الطرف الثاني الذي يُلقب نفسه اليوم بالمعارضة والتي ينضم إليها بعض نواب التغيير.

أما كتلة التيار الوطني الحرّ ورغم بقاء تحالفها مع حزب الله، فمنذ عودة عون من "منفاه" في فرنسا لم تكن لتطرح سوى اسمه لمنصب الرئيس، وهي اليوم فعلياً لا تأمل سوى بترشيح جبران باسيل، لذلك ولصعوبة تحقيق هذه الآمال مرتين متتاليتين في المنصب نفسه، فالعونيون وسط تركيز التطمينات التي يسعون إليها على مسألتَي العقوبات الأميركية من جهة ومحاكمة حاكم مصرف لبنان من جهة أخرى، يسعون لتحقيق مكاسب على مستويات عدة أهمها التعيينات الإدارية والقضائية والأمنية، في وقت تمّ لهم الكثير من المكتسبات أثناء ولاية ميشال عون وتنصيب صهره باسيل في إدارة وزارات عدة على مرّ السنوات السابقة، آخِرها قُبيل انتهاء ولاية عون وتزامُناً مع توقيع ترسيم الحدود البحرية مع الإسرائيليين.

ينافسهم على هذه التعيينات والمكاسب "الحليف الخصم" رئيس مجلس النواب نبيه بري، ومسرح هذا التنافُس هو جلسات المجلس التي ما يلبث بري أن يدعوَ إليها سواء لانتخاب الرئيس أو للتشريع والتصويت على قوانين من بينها الكابيتل كونترول والتعيينات الأمنية، يبدو حتى الآن أنها تواجه رفضاً قوياً من القوى المسيحية الأخرى والتغييريين (أكثر من 46 نائباً)، كلّ ذلك وَفْق اجتهادات متضاربة في تفسير الدستور عند كل فريق.

إلى ذلك فإن الفرقاء السياسيين الآخرين يأملون بأن تظهر التطمينات في موضوع تحقيقات انفجار مرفأ بيروت، وتحديداً كفّ يد القاضي طارق البيطار عن التحقيق الذي يستهدف وزراء ونواباً ومسؤولين من معظم الخلفيات السياسية، وما يلبث أن يتم تعليق هذا التحقيق سواء بتدخّل خارجي أو بتهديد- تصفية- أقوى الأطراف اللبنانية لبيطار أي حزب الله.

كذلك فالتطمينات التي يريدها الطرف السُّني تكمن في بقاء رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في منصبه وقيادته للحكومة أو الحكومات المقبلة، وتسهيل عمله في موضوع الإصلاحات التي يطلبها صندوق النقد والمجتمع العربي والدولي حيث تثقل تداعيات الأزمة السياسية والمالية من كاهل مؤسسات الدولة ووزاراتها وإداراتها والقيام بدورها.

ولا تبرز مواقف قوية أخرى من جهة المكوّن السنّي بعد عزوف الرئيس سعد الدين الحريري عن الحياة السياسية، حيث تنحصر مواقف ما تبقى من تيار المستقبل في السلطة ومقربين منه وأتباع في الإدارات العامة، ضِمن مواجهة حزب القوات اللبنانية التي تحظى برضا السعودية على حسابهم وما يترتب على ذلك من مكاسب مادية ومعنوية يتلاقى مسار القوات حيناً مع محاولات رئيس الحكومة الأسبق فؤاد السنيورة لملمة شمل الطائفة سياسياً.

ومن جهة التغييريين المتفرق شملهم، فإن المكسب الوحيد الذي قاموا بتحقيقه حتى الآن هو دخولهم إلى البرلمان اللبناني، وهم يأملون باستمرار هذا الخرق، بما يخوّلهم الحصول على مكاسب أو تطمينات أخرى، على الأقل وصولهم إلى البلديات والفوز في الانتخابات البلدية المزمع انعقادها في أيار المقبل، وسط سهولة تواصُلهم مع الشارع "الثوري" في لبنان والمجتمع الدولي خاصة فرنسا والولايات المتحدة الأميركية.

الدخول إلى مؤسسات الدولة مهمّ؛ نظراً لأن تداعيات الأزمة السياسية من اقتصادية واجتماعية ما زالت تتضخم، وقد تصبح الأبرز إذا ما طال الفراغ الرئاسي.

مسار المجتمع الدولي

بالمقابل فإن التحرّك الدولي في سياق الأزمة السياسية في لبنان كعنصر ثانٍ لاختيار السلطة في البلاد، باعتبار أنه في خضمّ التوافق الداخلي يأتي التوافق الدولي، تحاول كلّ من فرنسا وقطر لعب دور رئيسي في مبادرات الحلّ، حيث يشترك الطرفان برؤيتهما حول إمكانية لعب دور محوري في تغيير سياسات وسلطات في الشرق الأوسط.

إلا أن كلاً من السعودية والولايات المتحدة الأميركية سرعان ما عادتا للإمساك بخيوط المبادرات والحلول، وإبقاء باقي الأطراف الدولية ضمن حدود الوساطاء والاستثمار الاقتصادي المحدود، كالتنافس الأوروبي على إعادة بناء مرفأ بيروت، ومشاركة شركة قطرية في التنقيب عن الغاز في البحر اللبناني، مع بقاء وضمان عدم استفادة الدولة مباشرة من هذا الاستثمار على غرار الدعم الإنساني ودعم مؤسسات المجتمع المدني منذ 2019 حتى اليوم بدل دعم الدولة اللبنانية.

أما روسيا وإيران فتكتفيان بموقف حزب الله من الاستحقاق الرئاسي وهناك نوع من الركود في تحرّكهما ولا يملكان أي مبادرة في موضوع الرئاسة. يبدو ذلك في تناغُم مع مساعي حزب الله وغياب أي مبادرة له في هذا الموضوع نظراً لتركيزهم جميعاً على ما تحمله الأيام القادمة من حلول في سورية على رأسها فكّ الحصار عن نظام الأسد بعد الاعتماد على نتائج الاتفاق النووي أو حرب أوكرانيا.

وفي مقابل شروط ومواصفات رئيس الجمهورية بالنسبة لمحور حزب الله وهو رئيس يدعم المقاومة ولا يطعنها في الظهر، تأتي مواصفات سعودية أميركية لرئيس جمهورية لبنان وهي مواصفات تختصر برجل دولة لا يتبع حزب الله.

من هنا كان الترشيح غير المعلن لقائد الجيش جوزيف عون كمرشح ثالث للرئاسة، فقيادة الجيش منصب يُطرح "طبيعياً" عند كل استحقاق رئاسي كونه يحظى بإجماع وتوافُق داخلي. أما اليوم فإن ترشيحه يشوبه القليل من الحماسة لدى حزب الله وكثير من الحنق عند التيار العوني، لا سيما أن الجيش اللبناني كان محطّ اهتمام ودعم السفارة الأميركية في لبنان بقيادة دوروثي شيا خلال الأزمة الحالية، وكذلك محط تواصل من السعودية التي اقتصر تواصُلها مع الأطراف اللبنانية عَبْر أجهزة الدولة فقط وبشكل محدود.

إلى ذلك فإن الولايات المتحدة الأميركية تملك زمام التحركات والتغيرات السياسية في لبنان، والتحقيق في انفجار مرفأ بيروت، وكذلك ملفات أخرى من المفترض أنها في عهدة الدولة اللبنانية. وهي تُثبت يوماً بعد يوم أنها تستطيع تغيير المعادلات بسرعة رغم انهيار الدولة وعلى أنقاض ما تبقى منها، على مستوى التواصل مع قيادات رئاسية (بري وميقاتي) وأمنية وقضائية. وما ملفّ ترسيم الحدود البحرية التي قادته ببعيد، حيث كان حزب الله أحد الأطراف التي وافقت ورافقت هذا الترسيم، وكذلك قرار إخلاء سبيل الموقوفين في قضية انفجار المرفأ الشهر الماضي بتدخل أميركي وتعليق تحقيق بيطار بما يفوق تأثير حزب الله والأطراف السياسية على مسار التحقيق.

وتؤثر الولايات المتحدة كذلك في موضوع العقوبات، ليس تلك المتعلقة بحزب الله والتيار الوطني الحر بل أيضاً المتعلقة بحاكم مصرف لبنان وهو تطوّر جديد يتعلق بموضوع أزمة الليرة والمصارف حيث كان الأميركيون والفرنسيون يسعون لحماية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فيما اليوم هناك توجّه أميركي للمحاسبة في سياق العودة إلى القانون والدولة وتحديد المتورطين بالأزمة ومنها المصارف.

بين الدولة والدويلة

وَفْقَ ما سبق يمكن رسم صورة حول ما قد تحمله الأشهر القادمة من الفراغ الرئاسي، فإن مكتسبات وتطمينات الأطراف الداخلية في لبنان عادة ما تنعكس حركةً من الزيارات والتحالُفات ما بين الزعامات، لكن تجذّر الخلافات بين الحلفاء سواء داخل الأغلبية القوية على الأرض بقيادة حزب الله أو بين المعارضين له، تجعل هذه التحركات بعيدة التحقق في المنظور القريب.

لذلك يدور حديث هذه الأطراف حول الأوضاع الأمنية وتفجّرها، وهو حديث يستبقه السياسيون اللبنانيون حين يختفي ما بحوزتهم من حلول وتبرز إشارات عن تحرّك الشارع، لا سيما في ظل تطبيق قرارات الدولة المتعلقة بالميزانية التي أقرها البرلمان نهاية السنة الماضية، وسياسات الدّوْلَرة وتطبيق الإصلاحات التي يطلبها المجتمع الدولي والبنك الدولي بقيادة الرئيس ميقاتي ووزراء حكومته، وهي بمعظمها ستطبق بعد منتصف شباط الجاري.

كذلك فهناك ما يشير إلى محاكاة للأوضاع التي رافقت احتجاجات 2019 من إقفال المصارف والتهديد بإضرابات قطاعات عمالية وتهديد بقاء الحكومة رغم أنها حكومة تصريف أعمال.

وقد قامت واشنطن يوم 16 شباط/ فبراير بتعيين ليزا جونسون سفيرة جديدة للولايات المتحدة الأميركية في لبنان، وهي متماشية مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن وسياساته في الشرق الأوسط، فيما كانت السفيرة السابقة قد تسلّمت منصبها في عهد الرئيس الأميركي الأسبق دونالد ترامب.

السفيرة الجديدة، والتي ستكون قائمة بأعمال السفارة الأميركية لحين انتخاب رئيس للجمهورية وتقديم أوراق اعتمادها، متخصصة في مجال إنفاذ القانون ومكافحة المخدرات، بما يُعَدّ مؤشراً على مسار الموقف الأميركي في لبنان خاصة في ملف القضاء والحدود اللبنانية المتهم فيها حزب الله بتهريب الكبتاغون عَبْرها ووضع هذه الحدود خارج سلطة الدولة ومؤسساتها.

وعليه فإن هناك توازُناً سيحصل ما بين الجانب القضائي ومؤسسات الدولة وفرض سيطرتها على الأراضي اللبنانية، وبين منصب رئاسة الجمهورية، وبالتالي المواجهة أو التوازُن سينحصر ما بين حزب الله والولايات المتحدة، بين ضمانات حماية الدويلة وضمانات حماية الدولة، واستعداد كل من الطرفين بالتخلي عن واحدة مقابل الأخرى، بعيداً عن الأطراف الأخرى التي ستكتفي بالمكتسبات في الملفات التي تنتظر التسوية، تماماً كموضوع ترسيم الحدود البحرية.

وما يدعم هذا التصوّر أنّ حزب الله استمر على مدار السنوات الماضية على التأكيد أن مؤسسات الدولة ليست بيده وأن الموضوع القضائي يتحكم به الأميركيون. بالمقابل عدم تسمية الولايات المتحدة والسعودية مرشحاً بعينه يفتح المجال أمام إمكانية القبول برئيس للجمهورية مثل فرنجية، يسهل توصيفه بـ"رجل دولة" على عكس عون وباسيل، ولا ضَيْر بقُرْبه من النظام السوري وتحالُفه مع حزب الله طالما أن هناك توجُّهاً خليجياً لفكّ الحصار عن النظام السوري أو على الأقل عودته إلى الحضن العربي.

لتبقى الملفات الأخرى تتقاسم مكتسباتِها الأطرافُ السياسيةُ كجوائز ترضية من حلفاء حزب الله والمعارضة أهمها استبدال مدير الأمن العامّ اللبناني عباس إبراهيم وهو مطلب بري والتيار الوطني الحر، وكفّ يد القاضي بيطار بدعم قاضي التمييز غسان عويدات أميركياً وداخلياً وهو ما تشير إليه التطوّرات الأخيرة في الملف.

خلاصة

يمكن القول: إنه لا يوجد توافُق أو تسوية في الأفق في موضوع اسم رئيس للجمهورية أقله حتى منتصف الربيع المقبل، لحين إنضاج المبادرة الدولية برئاسة الولايات المتحدة والسعودية، وينضج على إثرها مصير الملفات المذكورة والتي على غرار ملف الترسيم يمكن أن تكون تسويات سريعة.

وفيما يتبع تسميةَ رئيس للجمهورية تسميةٌ وتوافُقٌ حول رئيس للحكومة الجديدة وتوزيعِ حقائب وزاراتها، ينتظر اللبنانيين حتى هذا الموعد الذي قد يمتدّ لسنة فسنتين من الفراغ الرئاسي-قد حصل ذلك في أوقات سابقة- مزيدٌ من الارتفاع في سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار وإقفال للمصارف وربما بعض التحركات النقابية والثورية على الأرض، فيما ستستمر مساهماتُ الخليج على رأسها السعودية بتقديم الدعم الإنساني تزامُناً مع موسم شهر رمضان ومناسبات أخرى وإنْ كانت بدرجة أقل، وقد تتضمن زياراتٍ ووفوداً تحمل عناوين الدعم والتواصل بقيادة ميقاتي وشخصيات سُنّية أخرى تضعها المملكة أمام اختبار تعزيز مواقفها بوجه حزب الله.

علماً أن الدعم في ظلّ توقّعات بتفاقُم الأزمة المعيشية والمالية، في هذا التوقيت، أصبح يتحكم به سياسات "التقتير" التي تنتهجها دول الخليج دولة بعد أخرى فيما يتعلق بالمساعدات التنموية والإنسانية خارج حدود بلادها، وتزايد الطلب على هذا المجال في سورية والآن تركيا بعد الكارثة التي حصلت بداية شباط.

تبقى مسألة صمود محور حزب الله في لبنان رهناً بما تنتجه محاولات فكّ الحصار عن النظام السوري من قِبل الدول العربية، وقدرة الحزب على إرضاء حلفائه جميعاً وإيصال سليمان فرنجية إلى الرئاسة، بالإضافة إلى إثبات أن كواليس ما يتحكم بمؤسسات الدولة ليست بيده.

أبعاد
للدراسات الإستراتيجية

\DimensionsCTR
\DimensionsCTR
\dimensionscenter
\dimensionscenter

info@dimensionscenter.net